

# تقرير الرصد السياسي

## الاضطهاد السياسي

العدد 9، أيلول/سبتمبر 2016

إعداد: منار مخول

### تقرير شهري يصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومدى الكرمل

بغية رصد سياسات التمييز والعنصرية ضد الفلسطينيين مواطني إسرائيل على مستوياتها الشعبية والسياسية وتجلياتها المختلفة، وتوضيحها، ونشرها على أوسع نطاق ممكن، يأتي هذا المشروع المشترك بين مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية. يرصد هذا المشروع عبر تقاريره الشهرية تجليات العنصرية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل على مستويات عدة: التشريعات والسياسات العنصرية والتمييزية، الخطاب العنصري والعنصرية في الشارع الإسرائيلي.

#### مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

شارع النبي 51  
ص. ب. 9132  
حيفا 3109101  
هاتف: 8552035 - 4 - (+972)  
فاكس: 8525973 - 4 - (+972)  
[mada@mada-research.org](mailto:mada@mada-research.org)

#### مؤسسة الدراسات الفلسطينية

شارع أنيس النصولي – فردان  
ص. ب.: 11.7164  
الرمز البريدي: 1107 2230  
بيروت – لبنان  
هاتف 804959 - 814175 - 1 868387 (+961)  
فاكس 1 814193 (+961)  
[ipsbeirut@palestine-studies.org](mailto:ipsbeirut@palestine-studies.org)

## قائمة المحتويات

3	مقدمة .....
3	سياسات عنصرية / تمييزية .....
3	1. اضطهاد حزب التجمع الوطني الديمقراطي .....
5	2. التهجير المستمر في النقب .....
5	3. التهجير المستمر في الجليل .....
5	خطاب عنصري .....
5	1. تقرير منع العنصرية في المناهج المدرسية .....

**مقدمة**

يسلط تقرير الرصد السياسي لشهر أيلول/سبتمبر 2016 الضوء على الاضطهاد السياسي الذي يتعرض له الفلسطينيون في إسرائيل، ولا سيما حزب التجمع الوطني الديمقراطي. كما يوثق هذا التقرير الإجراءات التي تواصل إسرائيل اتخاذها في سبيل تهجير المواطنين الفلسطينيين في النقب والجليل. فضلاً عن ذلك، يتناول التقرير تقصير إسرائيل في توعية الأطفال وتثقيفهم في المدارس حول التعصب والأحكام المسبقة.

**ملاحظة:** لم تصدر أية تشريعات خلال هذا الشهر بسبب العطلة الصيفية للكنيست، التي تمتد من 7 آب/أغسطس إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2016.

**سياسات عنصرية / تمييزية****1. اضطهاد حزب التجمع الوطني الديمقراطي**

عند فجر يوم 18 أيلول/سبتمبر 2016، أطلقت الشرطة الإسرائيلية [حملة اعتقالات](#) استهدفت قادة حزب التجمع ونشطاءه. وألقت الشرطة القبض على أكثر من عشرين عضواً من أعضاء الحزب بعد مدهمة بيوتهم، من بينهم [الأمين العام السابق للحزب عوض عبد الفتاح](#). وجاءت هذه الاعتقالات في سياق التحقيق الذي تجريه الشرطة حول مصادر تمويل الحزب. وبحلول نهاية شهر أيلول/سبتمبر، ارتفع عدد أعضاء الحزب الذين اعتقلتهم قوات الشرطة الإسرائيلية إلى [سنة وثلاثين](#) عضواً. فضلاً عن ذلك، أشار أحد مسؤولي الحزب إلى "أن [150 شخصاً على الأقل جرى التحقيق معهم أو استدعواهم للإدلاء بشهاداتهم](#)". كما صادرت قوات الشرطة جملة من الوثائق وجمدت حسابات الحزب البنكية. [وحسبما جاء على لسان الشرطة الإسرائيلية](#) "عمدت شخصيات في الحزب على مدى السنوات القليلة الماضية إلى إخفاء وتزوير المصادر التي أمدت حزب حركة أبناء البلد بملايين الشواكل، التي استخدمها الحزب في تمويل أنشطته". وعلاوة على ذلك، [يزعم المحققون](#) بأنه "جرى تقديم تقارير مزورة بشأن ملايين الشواكل التي يُفترض أن الحزب كان قد تلقاها من مصادر مختلفة في إسرائيل وفي الخارج، إذ ذكرت هذه التقارير أن تلك الأموال جاءت من مئات مؤيدي الحزب في إسرائيل".

ووفقاً لتصريحات الشرطة، يواجه الأشخاص المتورطون تهماً بالاحتيايل وتزييف الوثائق والتزوير وتبييض الأموال وجمع الأموال على نحو يخالف قانون تمويل الأحزاب وقانون السلطات المحلية. وقد فتح النائب العام الإسرائيلي السابق هذا التحقيق، الذي بقي في طي الكتمان إلى حين مدهمة بيوت أعضاء الحزب، وذلك في أعقاب الاستنتاجات التي خلص إليها تقرير أعده مراقب الدولة في هذا الشأن. وتولت الشرطة وسلطة منع تبييض الأموال وتمويل الإرهاب إجراء هذا التحقيق.

وقد أصدر حزب التجمع تصريحاً أنكر فيه الاتهامات التي وجهت إليه وتساءل فيه: "كيف يمكن أن تتحول قضية لا تزال تخضع للتحقيق الذي يجريه مراقب الدولة حول تمويل الحزب في غضون ساعات إلى موجة من الاعتقالات التعسفية التي تنفد في منتصف الليل، وترمي إلى تخويف أعضاء الحزب وتدمير صورته. وتأتي هذه [الحملة] في سياق الحملة الفاشية والعنصرية التي تستهدف المواطنين العرب [الفلسطينيين] بمجموعهم".

وبحسب بيان صحفي مؤرخ في 24 أيلول/سبتمبر 2016:

مددت المحكمة الإسرائيلية للمرة الثانية فترة الحبس الاحتياطي لمعظم من جرى اعتقالهم، بعد أن قضوا فترة تزيد على الأسبوع في السجن. وفي المقابل، جرى إطلاق سراح بعض المعتقلين وتحويلهم إلى الحبس المنزلي في ظل شروط صارمة. ولا تزال تفاصيل الاتهامات سرية ومحجوبة عن الجمهور وعن المعتقلين أنفسهم. وتتم هذه الاعتقالات عن اضطهاد سياسي بأسوأ صورته، وهي تأتي في أعقاب التحرك الأحادي الجانب الذي قامت به السلطات الإسرائيلية لاعتبار الفرع الشمالي للحركة الإسلامية خارجاً عن القانون في إسرائيل. كما ترتبط هذه الاعتقالات ارتباطاً مباشراً بالتشريعات العنصرية التي صادق عليها المشرع الإسرائيلي مؤخراً، ومن جملتها قانون الطرد الذي صُمم لغايات استهداف المجتمع العربي الفلسطيني في الداخل.

وفي 29 أيلول/سبتمبر 2016، نشرت جريدة "هآرتس" تقريراً جاء فيه أن "النائب العام أفيخاي مندلبليت أصدر

تفويضاً باستجواب عضوي الكنيسة جمال زحالقة وحنين زعبي من حزب التجمع (الذي يشكل أحد الأحزاب التي تشكل القائمة العربية المشتركة)".

## 2. التهجير المستمر في النقب

في 19 أيلول/سبتمبر 2016، هدمت السلطات الإسرائيلية قرية العراقيب البدوية الفلسطينية في النقب للمرة [الثالثة بعد المائة منذ شهر تموز/يوليو 2010](#). وقرية [العراقيب](#) هذه هي واحدة من القرى الإحدى والخمسين "غير المعترف بها" في النقب. وقد انطلق تسجيل الأراضي في فلسطين في عهد الدولة العثمانية، واستمر إبان حقبة [الانتداب البريطاني](#)، ولكن ترك العمل به ولم يُستكمل في العام 1948. وتعدّ منطقة النقب إحدى المناطق التي لم يشملها تسجيل الأراضي على الإطلاق. ولم تزل إسرائيل، منذ إقامتها في العام 1948، تستغل هذا الوضع لغايات تهجير سكان القرى "غير المعترف بها" في هذه المنطقة.

## 3. التهجير المستمر في الجليل

نظم نشطاء تظاهرة تضامنية في يوم [30 أيلول/سبتمبر 2016](#) دعماً لقرية رمية في الجليل. وتقع هذه القرية غير المعترف بها في قلب مدينة كرمئيل اليهودية-الإسرائيلية (التي أُقيمت في العام 1964). وتنوي بلدية كرمئيل تجريف مقبرة القرية من أجل تشييد حي جديد على أنقاضها. بيد أن التهديد بالهدم والتهجير يطاول، في الواقع، القرية بكاملها. وكانت أراضي هذه القرية، التي تعيش فيها اليوم خمسون عائلة (يبلغ تعداد أفرادها 170 فرداً)، قد تعرضت للمصادرة في العام 1976. وفي شهر [تشرين الأول/أكتوبر 2015](#)، أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية قراراً يقضي بتهجير سكان القرية.

## خطاب عنصريّ

### 1. تقرير منع العنصرية في المناهج المدرسية

في 22 أيلول/سبتمبر 2016، نشر [مراقب الدولة](#) تقريراً بعنوان "[تعليم لحياة مشتركة ولمنع العنصرية](#)"، ركّز فيه على التقصير في تنفيذ برنامج يُعنى بتوعية الطلبة وثقافتهم حول مخاطر التّعصّب في المدارس الإسرائيلية. وتعود الأسباب التي حثت بمراقب الدولة إلى نشر هذا التقرير، الذي يغطي الفترة الواقعة بين شهري آذار/مارس وآب/أغسطس 2015، إلى "تعدّد الجماعات" التي يتكوّن منها "المجتمع الإسرائيلي". ونتيجة لذلك:

يُنظر إلى المجتمع الإسرائيلي على أنه يعاني من تصدعات اجتماعية عميقة ترسخ المواقف والفجوات النمطية، وحتى الاختلاف حول القيم الأساسية التي تميّز الحكومة والمجتمع الديموقراطيين. كما يتجلى الانقسام الذي تشهده الجماعات المختلفة في نظام التعليم الحكومي الذي يتوزع على ثلاثة أنظمة منفصلة عن بعضها بعضاً: نظام التعليم الحكومي المخصص للعلمانيين-اليهود، ونظام التعليم الحكومي المخصص للمتدينين اليهود ونظام التعليم الحكومي المخصص للعرب، إلى جانب نظام التعليم المخصص لليهود الأرثوذكس (الحريديم)، وهو نظام مستقل لا تتعهده الدولة برعايتها.

وتشير بعض النتائج التي خلص إليها هذا التقرير إلى تقصير وزارة التربية والتعليم في "إعداد أداة تعنى بدراسة ظاهرة [العنصرية] على نحو منهجي ومنتظم..." وفي تنفيذ البرامج التي تعنى بالتربية على "الحياة المشتركة". كما يطاول هذا التقصير وضع المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. ووفقاً لما ورد في هذا التقرير:

يُعد الانقسام القائم بين اليهود والعرب [الفلسطينيين] أكثر الانقسامات المركبة والمعقدة التي يشهدها المجتمع الإسرائيلي. ففي شهر كانون الثاني/يناير 2008، قدمت لجنة عامة شكّلتها وزيرة التربية والتعليم في حينه، البروفسورة يولي تمير، توصياتها بشأن إعداد سياسات الدولة التي تتناول موضوع التربية على الحياة المشتركة بين اليهود والعرب، باعتباره هدفاً عاماً من أهداف الوزارة. ومع ذلك، لم تعمل وزارة التربية والتعليم على اتخاذ الإجراءات المطلوبة لإنجاز هذا الهدف على هدي توصيات اللجنة، وذلك على الرغم من أن القرار باتّخاذها صدر عن ديوان المدير العام للوزارة في شهر كانون الأول/ديسمبر 2009.

ومن جملة التوصيات الأخرى التي خرج بها التقرير دعوته إلى تشكيل "لجنة توجيهية رفيعة المستوى لتحديد السياسة العامة المتصلة بهذه المسألة واتخاذ القرارات المطلوبة ومتابعة تنفيذها." وفيما يخص الفلسطينيين في إسرائيل:

يجب على الوزارة أن تزيد من الفرص المتاحة لتنظيم لقاءات بين أفراد المجتمعين العربي [الفلسطيني] واليهودي وأن تدمج المعلمين الذين ينحدرون من أحد هذين المجتمعين المختلفين ضمن إطار نظام

التعليم القائم في المجتمع "الأخر". وعلى وجه الخصوص، ينبغي زيادة عدد اللقاءات بين العرب واليهود وزيادة عدد المعلمين العرب الموظفين في نظام التعليم المخصص لليهود، من جهة، وعدد المعلمين اليهود الموظفين في نظام التعليم المخصص للعرب، من جهة ثانية.